الباب السابع

مقدمات في تفكيك الاستبداد

obeikan.com

obeikan.com

الفصل الأول

حينما امتلكت شعوبنا إرادتها وأصبحت شعوبًا حية وإيجابية

المتأمل للواقع البائس الذي تعيشه مجتمعاتنا العربية، والذي وصل إلى ذروته أثناء العدوان الصهيوني على غزة بداية عام ٢٠٠٩م، حيث شاركت الأنظمة السياسية العربية في فرض الحصار على غزة، وكانت أقرب إلى الموقف الصهيوني، مدبرة المؤامرات المشبوهة ضد حكومة «حماس» الشرعية في غزة بسبب توجهاتها الإسلامية، مانعة المواطن العادي من الخروج للشارع متظاهرًا لدعم وتأييد غزة، مانعة الكثيرين من العرب والأجانب من دخول غزة بإغلاق معبر رفح .. المتأمل لهذا الواقع يكاد يفقد عقله من هول ما يرى ويسمع ويشاهد.

فهذه الأنظمة العربية المؤسسة على الأفكار العلمانية فشلت في كل شيء ولم تنجح في أي شيء، فشلت في مشروع النهضة الذي علَّقت عليه شعوبنا الآمال، حتى تُعتق من ربقة التخلف الذي أوقعها فريسة للغرب الصليبي؛ ليتحكم فيها ويذلها ويحصرها وينهب ثرواتها، وفشلت في مشروع التحرر من العدو الصهيوني، وانهزمت أمام الصهاينة في كل المجالات، وفشلت في إقامة نظم سياسية حرة تعترف بتداول السلطة وتحترم المواطن العربي، وأصرت على الحكم بالاستبداد المطلق وفتحت المعتقلات للمعارضين الشرفاء.

وهكذا وصلت الأزمة إلى ذروتها، فالمواطن العربي له آمال وتطلعات وأحلام في المشاركة الإيجابية في إدارة مجتمعه، وفي الحياة الحرة الكريمة التي يعيش فيها حريته السياسية والإعلامية الكاملة، وله أحلام في الانعتاق من التخلف والاستبداد، وله

أحلام في إنهاء المشروع الصهيوني، وله أحلام في أن يحكم بالشريعة، وأن يعيش في مجتمع يحترم الإسلام، ويعلي من شأن الهوية الإسلامية، وله أحلام في أن يعيش في مجتمع يحارب الفساد ولا يسمح به، وله أحلام في أن يكون له نصيب من ثروة بلاده، وألا تذهب هذه الثروة إلى جيوب «المحاسيب» والفاسدين وأهل الحكم.

ولكن الأنظمة السياسية الحاكمة تقف ضد هذه الأحلام الطبيعية والمشروعة، وتصر أن تحكم بالاستبداد والفساد، وترفض التحاكم إلى صناديق الانتخابات، وتأبى أن يشاركها الآخرون تداول السلطة، وتصر على إفقار الناس عن طريق الفساد الممنهج، وعن طريق تبني خطط الغرب التي تكرس التخلف الاقتصادي والعلمي، والتي تكرس الفساد وتوفر له بيئة صالحة للنمو.

المواطن العربي المسكين حاول على قدر إمكاناته المحدودة التمرد الجزئي على هذا الواقع وعلى هذا الطريق المسدود، لكن الآلة الأمنية، والعصا الغليظة، والهراوات، والاعتقال، والمحاكم العسكرية، وكل أدوات القهر والقمع والبطش؛ كانت جاهزة، فخاف هذا المواطن التعيس وتراجع خوفًا على نفسه وإيثارًا للسلامة.

إن المزاج العربي أصبح يرفض الحلول الانقلابية والمجازر العنيفة وإراقة الدماء، كوسائل لإنهاء الاستبداد والوصول إلى الحكم، وأصبح الاحتجاج السلمي عبر الأدوات السياسية الحضارية؛ مثل التحركات السياسية، والتظاهر، والتنظيم الاجتماعي والنقابي، والمعارضة الإعلامية، والندوات والمؤتمرات، والإضرابات الجزئية والشاملة هو المطلوب.

وإذا كان المتأخرون من فقهاء أهل السنة قد حرَّموا الخروج المسلح على الحكام، فإنما كان ذلك لحقن دماء المسلمين، التي سالت أنهارًا في محاولات عديدة عبر التاريخ الإسلامي، لم ينجح منها إلا النادر، وفشلت الأغلبية العظمى هذه المحاولات، وكانت النتيجة هي إراقة دماء عشرات بل مئات الآلاف من المسلمين، دون أن يتحقق الهدف

والغاية؛ وهو إزالة الحكم المستبد، وإقامة الحكم العادل على أنقاضه.

وقد جرَّبت الحركة الإسلامية المصرية في العصر الحديث، وعن طريق خطط انقلابية عنيفة، إزالة حكم الاستبداد الذي لا يحترم الشريعة، لتقيم مكانه حكم الشريعة العادل، وكانت النتيجة هي الفشل الكامل، فقد أصبح اختراق النظم القائمة بالطرق الانقلابية أمرًا مستحيلاً أو شبه مستحيل، بعد أن أصبحت تستند إلى مصدات وترسانات أمنية رهيبة، وبالتالي أصبح الحديث عن الانقلاب العسكري من قبيل العبث الذي يرفضه العقل والواقع، بل ويرفضه الفقه السني كما أوضحنا.

وتأكد بالتالي أن الحل هو في الحركة الإيجابية عبر مختلف التنظيمات الاجتماعية والسياسية والإعلامية، للضغط بكل عنف من أجل إرباك المستبدين وإفساد مشاريعهم وحساباتهم وتربيطاتهم وتحالفاتهم، وإرغامهم على احترام الرغبات الشعبية والإرادة الشعبية.

الإيجابية إذًا هي البداية والمفتاح لهذا الطريق الشاق والصعب، بعد أن أصبح أغلب السياسيين والمفكرين والباحثين والخبراء متفقين على أن السلبية من أهم أسباب تعقد مشكلاتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فعزلة المواطن العربي عن الشأن العام لمجتمعه، وتفضيله الابتعاد والانزواء وعدم المشاركة، كانت من أهم أسباب ازدهار الاستبداد، الذي لم يجد كابحًا يوقف نموه وتفشيه.

السلبية آفة مجتمعاتنا العربية، وليس من قبيل المبالغة وصفها بالسرطان الذي ينخر جسدنا وبنياننا الداخلي دون أن ندري، فما تشهده دول المنطقة في هذه الآونة من مخاطر وتحديات جمة، يتحمل فيها المواطن العربي قدرًا كبيرًا من المسئولية؛ بسبب عزوفه عن الاضطلاع بدوره كعنصر فعال قادر على تحمل مسئولية النهوض بمجتمعه في كافة الميادين، غير مدرك أن سلاحه المضاد لأي تحرك أو محاولة تستهدف سلخه من هويته؛ هو عدم التقوقع والبعد عن مشاكل مجتمعه وكأنه

مواطن من كوكب آخر، لا يؤثر فيه ولا يتأثر بما يجري حوله.

السلبية في مجتمعاتنا العربية مرض اجتماعي، يجب البحث عن أسبابه، والعمل بجدية على علاجه، والتوصل إلى الإجابة الصحيحة عن السؤال: لماذا يعزل المواطن العربي نفسه عن الشأن العام؟ وما هي القيم التي تحكم سلوكه الاجتماعي وتوجه علاقاته الفردية والاجتماعية، على أساس أن السلبية في مظاهرها المختلفة تمثل أهم العوائق للتنمية ولتحديث المجتمعات العربية؟

تبدأ السلبية عند طلابنا من صغرهم، من خلال الغش في الامتحانات، حتى وصلت إلى الغش الجماعي، والخطورة في الأمر أنه يعني أن هؤلاء الصغار ليست لديهم ثقة في جدوى الاجتهاد وبذل الجهد في التحصيل.

أما الكبار فقد استُبدلت قيمة العمل المنتج لديهم بقيمة المال ونزعة الحصول عليه بأسرع وأسهل وسيلة، بغض النظر عن نوعية العمل وقيمته، أو حتى مشروعيته، وربما كان بإمكاننا اتهام الفراغ الفكري لدى الشباب، وتحول اهتماماته إلى مجالات سطحية في الثقافة والفن والدين والمعرفة عمومًا، واستخدام الإنترنت للبحث عن المواقع المدمرة للروح والعقل، كما أن أسلوب التربية يشجع الشباب على السلبية والاتكالية، وعدم الإحساس بالمسئولية تجاه الأسرة والمدرسة والمجتمع.

إننا يمكننا تفسير السلبية التي نشكو منها من خلال النظر إلى أن معظم النخب السياسية النشطة، لم تحاول ربط خطابها بعامة الناس، وبالقضايا التي تهمهم، وهنا ظهر لدينا نوع آخر من السلبية، نتج عن الانفصال الحادث بين الخطابات السياسية المعروضة على الناس، وبين الفكر السياسي السائد لديهم.

ويمكننا أيضًا تفسير ظاهرة ما يُسمى بـ«الأغلبية الصامتة» باعتبارها تعبيرًا عن حالة عدم المشاركة، وهي نتاج أسباب تجعل هذه المشاركة بدون فائدة، فالأمر ليس مسألة مشاركة، بقدر ما يتعلق بدور المشاركة وتأثيرها على مجريات الأمور.

وإذا كان البعض يقول إن السلبية صفة فطرية في مجتمعاتنا العربية عمومًا؛ إلا أن علماء الاجتماع متفقون على أن السلبية ليست من الصفات الفطرية للمجتمعات العربية أو للفرد العربي، وإنها وليدة ظروف تاريخية وسياسية وثقافية واقتصادية.

السلبية ليست قدرًا مقدورًا على الإنسان العربي، ولكنها وليدة الظروف التاريخية والاجتماعية والسياسية، فإذا تغيرت هذه الظروف فسوف تزول السلبية تلقائيًّا، ويعود المواطن العربي كما كان أجداده، صانعًا للحضارة.

والذين يقولون بتاريخية مقولة سلبية الشعب المصري، وأنه لن يكافح من أجل الحصول على الحرية وحقه في المشاركة السياسية، يفترضون وجود موقف سلبي كامن في الفهم السياسي لعامة الناس، لكن الواقع والتاريخ يعطيان صورة مختلفة عن ذلك، ومغايرة لهذه المقولة، بل يؤكدان أن هذه السلبية وعدم المشاركة إنما هي موقف معارض، وهي نوع من المعارضة السلبية الفاعلة.

ولكن علينا في البداية أن نؤكد على الاختلاف بين الشعوب في الاهتمامات السياسية، وأن القضايا السياسية الأساسية التي تحرك الفعل السياسي لدى شعب ما، قد لا تكون هي القضايا التي تشغل شعبًا آخر.

لقد كان الفراعنة أول شعب في التاريخ يقوم بتنظيم المظاهرات والاحتجاجات، ويحصل على حقوقه، فقد تظاهروا بسبب فساد «فرعون» وكهنة آمون، وانهيار سلطة الدولة لصالح الكهنة، وظلم الضرائب الجزافية وسوء الأوضاع، وقد انتصروا على فرعون، وجاءوا بأسرة جديدة قامت بتعديل النظام للأفضل، وأعادت الأوضاع إلى طبيعتها.

وفي العصر الحديث، يعد المصريون أول شعب يقوم بتعيين حاكمه بنفسه، بعد أن عزلوا الوالي العثماني خورشيد باشا، وفرضوا محمد علي حاكمًا على مصر، ليؤسس الدولة الحديثة.

وخلال القرن العشرين، فإن الشعب المصري هو أكثر الشعوب المعاصرة قتلاً لحكامه، ومن أكثرهم قيامًا بثورات منذ ثورة عرابي وحركة مصطفى كامل الوطنية، مرورًا بثورة ١٩١٩م، و«ثورة الطلاب» في السبعينيات، وانتفاضة ١٩٧٧م من أجل رغيف الخبز، وكذلك فقد خرجت المظاهرات ضد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لمدة ثلاث سنوات، كما خرجت ضد الرئيس الراحل أنور السادات حتى حرب عام ١٩٧٣م.

وفي جانب منها، فإن ثقافة السلبية مسئول عنها فئة العلماء والمثقفين، الذين يسيرون في ركب السلطة ويقدمون من الأفكار والنظريات والأطروحات السياسية والجماهيرية ما يرضي أهل الحكم، وإن ناقض الواقع وخالف الحقيقة، بمعنى أن هذا التيار الثقافي يتبنى الفكر الرائج، والتوجه المطلوب، ويصوغه بشكل علمي يُحاط بهالة كثيفة من الدعم الإعلامي والرسمي، الذي يقدمه على أنه الصورة الحقيقية الصادقة، والنتيجة الحتمية للعلاقات التبادلية بين الماضي والحاضر والمستقبل.

والدور الذي تلعبه النخبة المثقفة في غاية الخطورة، فلو كان الغالب على هذه النخبة هو الجدية والصدق والانحياز للثقافة السياسية الحقيقية، التي تهتم بأمور الناس وقضاياهم المصيرية، وبالذات فيما يرتبط بالحريات، والحقوق السياسية، وتقديم ثقافة تدفع الناس نحو التحرك والانطلاق والسعي الجاد للتغيير والإصلاح؛ إذا تحقق ذلك فسوف تختفي السلبية وتتحقق الإيجابية والمشاركة، سيما لو واكب هذه الثقافة السياسية ثقافة اجتماعية تحترم الأعراف والتقاليد والهوية، وتنحاز للسلوك القويم، ثقافة تدعو وتحث باتجاه تحكيم القيم والمثل النبيلة؛ كالتعاون والترابط والألفة، وكل المعاني الإيجابية المستمدة من الشريعة الإسلامية.

أما السلبية فتسود حينما تقدم النخبة، ثقافة سياسية مغشوشة، تشد الناس نحو الأرض، وتكرِّس فيهم روح التبعية والخوف، والتراجع والخلود إلى الدعة والراحة، وحينما تقدم هذه النخبة الفاسدة المنافقة ثقافة اجتماعية تشد الناس نحو السلبية، والتفكك والانعزال، وزرع روح الهزيمة في النفوس.

إن المواطن السلبي يستهين بالعمل الذي يمكنه أن يقوم به، ويتصور أن الواقع شديد الفساد، ولن يجدي اعتراضه هو وغيره، وتسي أصحاب هذا التوجه أن الإيجابية واجب شرعي، بغض النظر عن أي شيء آخر.

والذي يتصور أنه يمكن أن يحقق الإيجابية من خلال تركيزه على أولاده وأسرته فقط؛ فعليه أن يعلم أن هذا غير صحيح، لأن الله سبحانه يقول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۗ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ ۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]، ولم يقل سبحانه: إن الله لا يغير ما بشخص حتى يغير نفسه، والمعنى أنه يمكن لك أن تتغير أنت وأولادك وتكونوا فعلاً في حالة أفضل، لكن لا يحدث التغيير ولا يأتي النصر ولا المعونة إلا بتغيير وجه المجتمع كله، ولو لم يكن المجتمع معك يدًا واحدة، أو مساعدًا على الأقل؛ فكيف بك أن تحافظ على أولادك وحدك؟!

وعلى هؤلاء السلبيين أن يتدبروا قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً ۖ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الأنفال: ٢٥].

وقد سألت زينب بنت جحش رضي الله عنها رسول الله، ﷺ: أَنَهْلِك وفينا الصالحون؟ قال: «نعم، إذا كثر الخبث»[1].

وعن جابر، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله، ﷺ: «**أوحى الله إلى ملك من الملائكة أن اقلب مدينة كذا وكذا على أهلها، قال: إن فيها عبدك فلانًا لم يعصك طرفة عين، قال: اقلبها عليه وعليهم، فإن وجهه لم يتمعر لي ساعة قط**»[2]، أي لم ينفعل من أجلي ولا مرة، أو احمرت وجنتاه انفعالاً؛ لذلك يقول أمير المؤمنين عمر

(١) متفق عليه، رواه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قصة يأجوج ومأجوج، (٣٣٤٦)، ومسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب اقتراب الفتن وفتح ردم يأجوج ومأجوج، (٧٤١٦).

(٢) رواه الطبراني في الأوسط، (٧٨٧٦)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، (٧/ ٢١٠): رواه الطبراني في الأوسط من رواية عبيد بن إسحاق العطار، عن عمار بن سيف، وكلاهما ضعيف، ووثق عمارَ بن سيف ابنُ المبارك وجماعة، ورضي أبو حاتم عبيدَ بن إسحاق.

ابن الخطاب، رضي الله عنه: «توشك القرية أن تخرب وهي عامرة، قالوا: وكيف تخرب وهي عامرة؟ قال: إذا علا فجارُها أبرارَها»[1].

إن التغيير الذي نريده تغييران: تغيير يفعله الله، وتغيير يفعله البشر، ولكن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم؛ لذلك نحن في أشد الحاجة لأن نَدَع السلبية حتى يغير الله واقعنا المرير.

لذلك شبَّه رسول الله ﷺ السلبية والإيجابية بحكاية واضحة المعالم في قوله: «**مَثَلُ القائم على حدود الله والواقع فيها، كمثل قوم استهموا على سفينة** - بمعنى كانوا شركاء في ملكية السفينة فأجروا قرعة بينهم على المكان - **فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم، فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقًا، ولم نؤذِ من فوقنا، فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعًا، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعًا**»[2].

إن التربية الإسلامية يجب أن تقوم على مقاومة روح السلبية والجبرية السياسية، التي تؤمن بأن ما تريده الحكومة نافذ، كأنه قدر الله الذي لا يُرد، وقضاؤه الذي لا يُغلب، فإن الحكومات من إفراز الشعوب، وقد ورد في الأثر «**كما تكونوا يولَّ عليكم**»[3]، فإذا غيرنا ما بأنفسنا من الأفكار والمخاوف تغيرت حكوماتنا.

كما أنه يجب أن نقاوم روح اليأس والانهزامية المميتة، التي تشيع بين الناس، أن لا فائدة، ولا أمل في تغيير أو إصلاح، وأن الذي يأتي أسوأ من الذي يذهب، فهذه الروح

(١) كنز العمال، المتقي الهندي، (١١/ ٢٧٠).

(٢) رواه البخاري، كتاب الشركة، باب هل يقرع في القسمة والاستهام فيه، (٢٤٩٣).

(٣) رواه القضاعي في مسنده الشهاب، (٥٤٦)، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة، (٣٢٠)، وأورد الجعلوني في كشف الخفاء، (١/ ١٤٧): عن الحسن البصري أنه سمع رجلاً يدعو على الحجاج، فقال له: لا تفعل، إنكم من أنفسكم أوتيتم، إنما نخاف إن عُزل الحجاج أو مات أن يتولى عليكم القردة والخنازير، فقد روي أن أعمالكم عمالكم وكما تكونوا يولَّ عليكم، وعزاه إلى الطبراني.

الانهزامية منافية لمنطق الحياة التي يعقب الله فيها النهار بعد الليل، والخصب بعد الجدب، ومنافية لمنطق الكفاح الذي نهضت به الأمم، وسادت به الشعوب، وهي - قبل ذلك كله - منافية لمنطق الإيمان الذي يرفض اليأس، ويعتبره من دلائل الكفر: ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُوا۟ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧].

إن الساكت عن الحق كالناطق بالباطل، والساكت عن الحق شيطان أخرس، ويجب أن نحيي بين الناس الفريضة الإسلامية العظيمة؛ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والنصيحة لأئمة المسلمين وعامتهم، وأن أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر، وأن الأمة إذا هابت أن تقول للظالم: يا ظالم، فقد تودع منها، وبطن الأرض خير لها من ظهرها، هذا مع رعاية الأدب والرفق في الدعوة والخطاب والأمر والنهي، اتباعًا لما أمر الله به موسى وهارون عليهما السلام حين أرسلهما إلى فرعون، فأوصاهما بقوله: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤].

كما يجب أن تعي الجماهير العربية المسلمة أن الشعوب مسئولة مع حكامها، إذا هي مشت في ركابهم، ولم تقل لهم (لا) حيث يجب أن تقال، فقد ذم الله قوم فرعون بقوله: ﴿فَٱسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ فَأَطَاعُوهُ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ﴾ [الزخرف: ٥٤]، وقال نبي الله صالح عليه السلام لقومه ثمود: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٥٠﴾ وَلَا تُطِيعُوٓا۟ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ [الشعراء: ١٥٠-١٥٢].

ويكمل ذلك أن يعلم كل الناس أن أعوان الظلمة معهم في جهنم، وأن مجرد الركون إليهم موجب لسخط الله تعالى وعذابه: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓا۟ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ [هود: ١١٣].

إن المظاهرات والإضرابات والاحتجاجات التي عمَّت الشارع المصري منذ عام ٢٠٠٤م وصولاً إلى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م العظيمة، أكدت أنه عندما يكون لدى المواطنين مظالم ضاغطة، فإنهم يتجهون في بادئ الأمر للاحتجاجات الخفيفة، لكن

عندما يجدون عدم استجابةً لمطالبهم يلجئون لوسائل الضغط المختلفة من مظاهرات واعتصامات وإضرابات، ثم تتصاعد لما هو أكثر من ذلك بكثير، لأنهم بشر لديهم قدرة محددة على الاحتمال.

الجموع التي توالى خروجها للشارع كانت متأكدة من أن القضية ليست فقر مجتمع، وليست قضية نقص موارد، وإنما القضية تعود إلى فقر الإدارة، فلماذا تبني هذه الإدارة مصانع للمواطنين في الوقت الذي تقوم فيه بالاستيراد من الخارج للحصول على العمولات؟!

الجماهير التي خرجت للشارع كانت متأكدة من أن الشعب يعيش في وادٍ، والنظام في وادٍ آخر، وأن هناك انقطاعًا شديدًا بين النظام والشارع، ولا يوجد بينهما تواصل يذكر، وأن الوزراء لا يدركون مطالب المجتمع الذي يفترض أنهم جاءوا لخدمته، وبينهم وبين الشارع عداء، ويتعاملون معه بتكبر، ويتصورون أن الناس يجب أن يعامَلوا بالقوة؛ لأنهم جهلة كما يعتقدون.

والمصريون لا ينسون تصريحات رئيس الوزراء السابق أحمد نظيف التي قال فيها: إن (الشعب لم ينضج بعد)، فهذا يعني أنهم ينظرون إلى الشعب باعتباره بلا قيمة، ومثل هذه التصريحات ليست مستغربة من مسئولين في ظل نظام تسلطي استبدادي، جاءوا إلى السلطة بلا انتخابات حرة، فالوزراء موظفون وغير مؤهلين سياسيًّا، وليس لديهم المفهوم السليم للإدارة.

المصريون الذين خرجوا للشارع ابتداءً من عام ٢٠٠٤م، كانوا يدركون أن السياسة الاقتصادية قامت على أساس بيع القطاع العام، حيث الأصول الإنتاجية للبلد، وعدم نشوء قطاع خاص إنتاجي يستوعب هذه الطاقات المدمَّرة، فاتسعت الهوة وزاد حجم البطالة، وبالتالي وجدوا أنفسهم أمام واقع ليس فيه أي تقدم يُذكر.

وباتوا مدركين أنه حتى المصانع الخاصة ما هي إلا فروع لشركات عالمية، تقوم

بتجميع أو تغليف المنتج، وأن هذه السياسات أهملت دور الاقتصاد الوطني وهو الإنتاج، فضربت الإنتاج الزراعي والصناعي، وأهملت تطوير مصايد الأسماك، فضلاً عن الغاز الذي يتم بيعه «لإسرائيل»، ومن هنا تراكمت الأزمة، ولم تعد هناك علاقة بين الدخول والأسعار والتضخم، وارتفعت أسعار كثير من السلع بنسبة ١٠٠٪، وبالتالي كان حصار القطاع الخاص بعد تدمير القطاع العام.

المصريون خرجوا للشوارع لتأكدهم من أنه لا يوجد توظيف لطاقات الشباب، وأن ظاهرة السفر أصبحت بمثابة عمليات انتحارية تسيء إلى مصر، وأنها مؤشر على الأزمة الاقتصادية، وليس لها حل، ومن هنا بدأ الناس يتظاهرون ويُضرِبون.

الظاهرة الملفتة في حركة الشارع المصري منذ عام ٢٠٠٤م وصولاً إلى عام ٢٠١١م، هي إسقاط مقولة أن الموظف طوال التاريخ لا يثور أبدًا، فقط العمال والطلبة هم الذين يُضرِبون ويثورون، لكننا وجدنا موظفي الضرائب العقارية يضربون نموذجًا رائعًا في الاعتراض والإضراب، حيث افترشوا الأرض وناموا أمام مجلس الشعب طيلة ١٢ يومًا كاملة، حتى أُجيبت مطالبهم المادية، كما فعل الصيادلة والصحفيون وغيرهم مثل ذلك. أما ما حدث في ثورة ٢٥ يناير فقد نسف هذه المقولة من أساسها، حيث خرج الموظفون بأعداد هائلة مشاركين في الثورة.

إننا نستطيع أن نقول: إنه عندما يأس أبناء الطبقة الوسطى من الاستجابة لشكاياتهم، والنظر بعطف إلى أحوالهم الآخذة في التدهور يومًا بعد يوم، وبعد أن انسدت القنوات الشرعية أمامهم للاستجابة؛ لم يجدوا إلا الاعتصام في أماكن العمل مثل عمال المحلة الكبرى، الذين دخلوا في نوبات متصلة من الإضرابات والاحتجاجات حتى تم الاستجابة لهم.

أما الصحفيون فقد دخلوا في مواجهة شرسة مع الدولة، التي أصدرت قانونًا خاصًّا ينظم المهنة على غير إرادة الصحفيين، ويعرضهم للحبس، فظلوا طيلة عام

١٩٩٥م في حالة انعقاد دائم لجمعيتهم العمومية، حتى تراجعت الدولة المتغطرسة، وألغت القانون المشبوه، وأعادت إصدار قانون أفضل.

وكان أحد مظاهر الفعل الإيجابي السلمي الهادئ وغير العنيف، ذلك الإضراب الذي نجح الصيادلة في تنظيمه في فبراير ٢٠٠٩م، ولم تحتمل البلاد إغلاق الصيدليات أكثر من يومين، حتى أتى الإضراب أُكُله، وتراجعت وزارة المالية ومصلحة الضرائب عن غطرستها ضد الصيادلة.

لقد كانت المفاجأة مذهلة في ثورة ٢٥ يناير، فبعد أن اعتقد الكثيرون أن الشعب المصري قد تقلصت إرادته وفقد حيويته، إذا به يخرج عملاقًا مزلزلاً يمتلك إرادته كاملة غير منقوصة ويثبت أنه شعب حي طوال عمره لم يمت أبدًا.

حينما امتلك المصريون إرادتهم، وأزاحوا شبح الخوف، واستحضروا تاريخهم وحضارتهم وشخصيتهم المتميزة، غيروا وجه التاريخ وانحنى لهم العالم إعجابًا، ووقف الرئيس الأمريكي باراك أوباما يتحدث عن ثورة مصر التي قدمت الإلهام للأمريكيين والعالم، ووقفت وزيرة خارجيته هيلاري كلنتون تتحدث عن التأثير الخطير المنتظر للثورة المصرية على العالمين العربي والإسلامي، ووقف الرئيس الفنزويلي هوجو شافيز متحدثًا عن الدرس العبقري الذي قدمه المصريون للعالم في التغيير السلمي الديمقراطي الحضاري.

الفصل الثاني

لماذا لم تأت المبادرة من الأحزاب؟

إذا كنا قد تحدثنا عن السمات الثابتة والسمات المتغيرة للشخصية المصرية، من خلال أبحاث ودراسات أهل الاختصاص، ورأينا غلبة السلبية والانسحاب والخوف في علاقة المصري بالسلطة السياسية، إلا أننا أكدنا أيضًا أن هذه السمات تتغير بتغير البيئة والمناخ وعادات النهر، وبتغير الواقع نفسه.

وما حدث من حراك سياسي في الشارع المصري، ابتداءً من عام ٢٠٠٤م ووصولاً للذروة في عام ٢٠١١م، يؤكد ما أشرنا إليه، فقد خرج المواطن المصري للشارع مطالبًا بحقوقه السياسية، التي تأكد من أنه بضياعها ضاع أمانه المادي والمهني والاجتماعي.

لقد فوجئنا بالمواطن المصري، يخرج مطالبًا بحقوقه، رافعًا راية العصيان، مؤكدًا أنه لم يمت ولن يموت، وأن من يراهن على موته مخطئ.

عاد المواطن المصري، وسمعنا صوته في اجتجاجات اجتماعية غير مسبوقة، وفي إصرار علي استعادة بعض حقوقه حتى لو كان الثمن هو البقاء في الشارع لأسابيع، وانتعرض لقمع أجهزة الأمن وعصاها الغليظة القاسية، وغطرسة السلطة وأهلها وإهانتهم المتكررة له.

وهكذا عرف المجتمع المصري تحولات جديدة، بدأتها حركة كفاية كصرخة احتجاج على الأوضاع السياسية القائمة، فأعلنت «لا للتمديد- لا للتوريث»، وقالت للناس: إنه يمكن النزول إلى الشارع وقول كلمة حق في وجه سلطان جائر، لكنها أصرت على الصراخ والاحتجاج بلغة النخب السياسية، وسقطت في براثن

خطاب لا يفهمه، بل لا يحبه المواطن، فتراجعت، وباتت في النزع الأخير، لتفسح المجال أمام تجربة ثانية من الاحتجاج يقودها المواطنون بأنفسهم دون أي وسطاء، بعد أن باعهم منذ زمن رجال الأحزاب وابتعدت عنهم حركة كفاية، بادروا واجتهدوا، وأخطأوا وأصابوا، ولكنهم عرفوا دون أدني شك الطريق الصحيح الذي قادهم إلى ثورتهم العظيمة في عام ٢٠١١م وما سوف يترتب عليها من تغيير متوقع في كل مناحي حياتهم.

ولم تكن احتجاجات المواطنين، مجرد صرخة ضد الحكومة فقط، إنما كانت صرخة احتجاج ضد الأحزاب الفاشلة، وحركات الاحتجاج الجديدة المتعثرة، والنقابات العمالية الصفراء، ورفاقهم في الصحف الصفراء التي استخسرت أن تتحدث عن هؤلاء المواطنين البسطاء ولو في أسطر قليلة، وظلت مهمومة بتصريحات السادة المسئولين ووعودهم الكاذبة.

وقد نجحت احتجاجات المواطنين في المحلة، وفي كثير من المواقع العمالية، ورضخت الدولة مضطرة إلى أنينهم وصرخاتهم، وأعطتهم جزءً من حقوقهم المسلوبة ولو على مضض، وفتحت الباب أمام نمط جديد من الاحتجاجات الاجتماعية لم يكن معروفًا من قبل في مصر، وشهد عام ٢٠٠٦م وحده حوالي ٢٢٢ احتجاجًا عماليًّا، شمل التظاهر، والوقفة الاحتجاجية، والإضراب عن العمل: وتضاعف هذا الرقم عام ٢٠٠٧م، وامتد ليشمل الموظفين، وليس فقط العمال والطلاب كما تعودنا، فقد قدم موظفو الضرائب العقارية نموذجًا منفردًا في المثابرة والإصرار.

والاحتجاجات التي بدأت فئوية ومطلبية استمرت وتصاعدت، لأنه لم يكن هناك أية إمكانية لمواجهة أسبابها بشكل جذري وحقيقي، بل تحولت بسبب تملص نظام مبارك من وعوده بالحلول التلصيمية، إلى احتجاجات سياسية انتقلت من الحيز المطلبي الضيق إلى الحيز السياسي الأوسع[1].

(١) د. عمرو الشوبكي، وأخيرًا عاد المواطن، المصري اليوم، ٣١-١٢-٢٠٠٧م.

وقد كان عام ٢٠٠٧م من أقوى الأعوام التي كسرت بها حركات القوى الاجتماعية حاجز الخوف للاحتجاج على سياسات الخصخصة والبيع، ومطالبة الدولة بالقيام بدورها الاجتماعي والاقتصادي، مما أخرج القوى السياسية المختلفة من حالة الجمود التي أصابتها منذ الثمانينيات، لتحتضن كل الحركات الاحتجاجية، والدفاع عن مطالبهم المشروعة ومساندتها. ثم كان عام ٢٠١١م هو الذروة الكبرى، حيث خرج المصريون بكل أطيافهم يقودهم الشباب غير المنتمي إلى أي اتجاه سياسي، خرجوا خروجًا زلزل عروش الطغاة وأسقط أكبر نظام قمعي في العالم الثالث.

لقد خرج المواطن المصري، محتجًّا ومطالبًا بحقوقه، بعدما أصبح مهددًا في عمله وقوت يومه ومستقبل أبنائه وأمنه الاجتماعي بشكل عام، بفعل الإدارة الفاشلة والفاسدة للنظام البائد، الذي فشل في تحقيق التوازن والعدالة بين فئات المجتمع.

منذ انقسمت المجتمعات البشرية فيما بينها إلى طبقات حسب الموقف من امتلاك وسائل الثروة ظهر التناقض الاجتماعي بين من يملكون ومن لا يملكون.. ومنذ صعدت طبقة الأغنياء إلي سدة الحكم وأمسكت بالسلطة واجهت الدولة مشكلة التوازن الاجتماعي بين طرفي عملية إنتاج الثروة (العمل ورأس المال).

وعبر تاريخ طويل من حركات التمرد والصراع الدامي بين الفقراء والأغنياء.. بين الفلاحين وأصحاب الأراضي.. وبين العمال وأصحاب المصانع انتهت تلك المجتمعات إلى صيغة لضبط العلاقة بين طرفي الإنتاج بحيث لا يجور أحدهما على الآخر.. أي لا يطغى الأغنياء على الفقراء.. ولا يعتدي الفقراء على مصالح الأغنياء.

وعلي هذا بدأ الأغنياء يتحصنون في روابطهم وأنديتهم، واحتمى الفقراء في نقاباتهم وجمعياتهم، واستقرت العلاقة بين الطرفين في ضوء القانون الذي قامت فكرته علي أساس نفسي يتلخص في أن الإنسان يسعى للفائدة ويتجنب الضرر،

وتتكفل العقوبة القانونية بتحقيق هذا التوازن.

تلك هي الصيغة التي توصلت لها المجتمعات الرأسمالية في الغرب الأوروبي منذ مطلع القرن التاسع عشر، ومن هنا نجح حكم الرأسمالية في تلك البلاد ولا يزال، بفضل قدرة أصحاب رأس المال علي تجديد عناصر الحكم والإدارة بما يسمح بحفظ التوازن بين طرفي الإنتاج حماية لثروتهم من الفقراء ولأنهم لا زالوا يعتقدون أن العمل أقوي من رأس المال، وتلك حقيقة علمها الطرفان.

أما في مصر.. فإن الأمور جرت خارج التطور التاريخي.. والدولة المصرية الحديثة التي أنشأها محمد علي في منتصف القرن التاسع عشر كانت تتولي إدارة مفردات الإنتاج والخدمات فيما اصطلح علي تسميته بنظام الاحتكار أو رأسمالية الدولة.

وتمثلت أهم عناصر حكم محمد علي في تعليم أبناء المصريين في المدرسة الحديثة مجانًا ثم تعيينهم في مختلف الوظائف، وكان هذا أساس نشأة الطبقة الوسطى المصرية وقوامها من الموظفين في سائر الوحدات. ثم تخلت الدولة عن هذا الأسلوب مع كسر نظام محمد علي وحدوث عصر الانفتاح الأول بتدفق رأس المال الأجنبي وتحرير علاقة الإنتاج، وظلت كذلك حتى عادت الدولة إلى دورها الاقتصادي - الاجتماعي مع ثورة يوليه ١٩٥٢م.

ولكن.. ومع سياسات الخصخصة وتحرير علاقات الإنتاج التي بدأت علي استحياء في منتصف السبعينيات، أخذت الدولة تتخلى تدريجيًا عن دورها الاقتصادي الاجتماعي وتركت الفقراء لعناصر السوق المتمثلة في قانون العرض والطلب بشكل فجائي ودون إعداد وتأهيل. فلما لجأ الفقراء إلى نقاباتهم وإلى جمعياتهم للتصرف قبل أن يصرعهم الموت.. عجزت النقابات عن فعل أي شيء لأن مبدأ التظاهر أو الاحتجاج غير معترف به لدي الحكام.. وفشلت الجمعيات لأن القانون الذي يحكمها يمنعها من الاشتغال بالسياسة.

فإذا وضعنا في الاعتبار أن عناصر الحكم في مصر وعلى مدى سنوات ليست

قليلة هم من طبقة الأغنياء أو ما يطلق عليهم، تجاوزًا، رجال الأعمال، أدركنا المحنة التي أصبح يعيش فيها أفراد الطبقة الوسطى في مصر من الموظفين والعمال.. إذ أصبحنا أمام حالة استبدادية من نوع غير مسبوق.. أمام رأسماليين بدون رأسمالية.. رأسماليون لا يعرفون من النظام الرأسمالي إلا حرية رأس المال المطلقة.. ولا حرية أو حقوق لمن يعمل ولا يملك.

وعندما يأس أبناء الطبقة الوسطى بمعناها العريض من الاستجابة لشكاياتهم والنظر بعطف إلى أحوالهم الآخذة في التدهور يومًا بعد يوم.. وبعد أن انسدت القنوات الشرعية أمامهم للاستجابة، لم يجدوا إلا الاعتصام والاحتجاج[1].

الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، وبدون سابق إنذار، بدأت كبيرة في أعدادها، منظمة، مرتبة، ولها قيادات، واضحة في مطالبها وتمارس ضغوطها على الدولة لتحقيق مطالب اقتصادية وفئوية، وهذه المظاهرات ابتعدت عن السياسة الواضحة فلم يسيطر عليها حزب أو مجموعة أو توجه إسلامي أو يساري أو غيره، وهكذا وتمتعت الدولة في مأزق كبير، فهناك أعداد كبيرة تطالب بحقها الطبيعي وكان و ضحًا أن استعمال العنف والقوة والتنكيل والاعتقال سوف يحول هذه المظاهرات الفئوية إلى مظاهرات سياسية تنتشر بين مجموعات أكبر من المصريين يضعون الحكم في مأزق شديد، ولذا قررت الدولة استخدام الضغط والصبر والتخويف والتهديد، ولكنها ابتعدت عن البطش الكامل، والمفاجأة كانت صمود المتظاهرين، ويرجع ذلك إلى أنهم كانوا يدافعون عن حياتهم ولقمة عيشهم ومستقبل أولادهم ولا يدافعون عن فكرة سياسية قد تكون صائبة وقد تكون خائبة.

ومرت الأيام والشعب يؤيد المتظاهرين والمعتصمين، والتغطية الصحفية الجيدة من الصحف المستقلة والحزبية تلهب مشاعر الناس فيلتفون حول المعتصمين

(*) د. عاصم الدسوقي، غابت الدولة فافترش الضعفاء الأرض، المصري اليوم، ٣١-١٢-٢٠٠٧م.

بقلوبهم ومشاعرهم.

تحرك العمال والموظفون لأول مرة من عشرات الأعوام، وتحرك الطلبة في الجامعات، وتحرك القضاة وأساتذة الجامعات بما يليق بوظائفهم[1].

وكون حركة الاحتجاجات لا يقودها حزب معروف أو جماعة كبيرة أو صغيرة، فإن الأمر يثير أربع قضايا على جانب كبير من الأهمية.

القضية الأولى: أن مصر في ظل نظام مبارك البائد كانت تعاني أزمة شرعية، تتمثل في أن هناك قوى سياسية رسمية أوجدها النظام أو سمح لها بالوجود وحصلت على رخص أحزاب قانونية منذ إعلان الرئيس السادات سنة ١٩٧٦م، رغم هشاشتها وهامشيتها وعدم تمثيلها لأية تكوينات سياسية أو شعبية، وعدم تعبيرها عن تيار شعبي، وتزايد عدد الأحزاب حتى وصلت إلى ٢٤ حزبًا. وأصبحنا أمام قوى حزبية لا تعبر عن القوى الشعبية، وأحد مفارقات النظام السياسي المصري البائد أن أحزاب المعارضة في الانتخابات التشريعية التي جرت عام ٢٠٠٥م حصلت على ٩ مقاعد بينما الإخوان المسلمين حصلوا على ٨٨ مقعدًا، وهم التنظيم الذي يصنفه النظام بأنه غير قانوني أو غير شرعي، أي ١٠ أضعاف أحزاب المعارضة كلها، وكان على النظام السياسي أن يعرف أن هناك أزمة حقيقية في التمثيل الشرعي في مصر.

القضية الثانية: أن هشاشة وضعف أحزاب المعارضة، وعدم وجود قاعدة شعبية لها، تعود إلى خطايا النظام السياسية في تقييد حركة هذه الأحزاب ومنعها من العمل وسط الجماهير، ومحاصرتها في المقرات والتعامل بعنف مع أي تواصل بين الأحزاب والقوي السياسية والاجتماعية بل والمجتمع بشكل عام.

ولو كان لدى النظام البائد رؤية سياسية، لكان قد آمن بضرورة أن تعبر

(١) د. محمد أبو الغار، من يخاف الآخر الشعب أم الحكومة؟ المصري اليوم، ٣١-١٢-٢٠٠٧م.

الأحزاب السياسية عن قوى اجتماعية، إلا أن هذا الوسيط السياسي والنقابي فصلته الحكومة عن القوى الاجتماعية، فأصبحت في العراء تتحرك بشكل عفوي، ويظن النظام أنه أمّن الوضع السياسي، إلا أن أحداث المحلة كشفت لنا عن الحاجة إلى وسيط سياسي ونقابي بين الدولة والمحتجين، وخطورة الفصل أن يتحول الاحتجاج الاجتماعي إلى فوضي وعشوائية وعنف، خاصة وأن الأحزاب السياسية أصبحت لا تعبر عن قوي اجتماعية، وأصبحت القوى الاجتماعية الجديدة بدون وسيط سياسي قادر علي ترشيدها وعقلنتها بسبب الطبيعة غير السياسية للنظام الذي تعامل مع الموضوع بصفته ملفا أمنيًا وأضعف القوى الاجتماعية بغياب السياسي، وأضعف الأحزاب السياسية بغياب الاجتماعي، وأصبح المشهد السياسي مجرد احتجاجات اجتماعية تعاني من التبعثر، واحتجاجات اجتماعية في مسار، والقوى والأحزاب السياسية في مسار ثان، والإخوان المسلمين في مسار ثالث، إلى أن جاء البرادعي وأحدث الحراك في الساحة السياسية[1].

القضية الثالثة: أن الأحزاب السياسية، لأنها ورقية، وتعبر عن حفنة صغيرة من أصحاب المصالح الذين يلعبون مع الدولة ويتقاسمون معها الغنائم، أصبحت معدومة التأثير وميتة ولا قيمة لها بين الناس.

القضية الرابعة: وهي قضية مضحكة، فالنظام السياسي غير الشرعي، الذي يزوّر الانتخابات وإرادة الجماهير ليحتفظ بكراسيه لأنه يعلم ضعفه وفساده وعدم شرعيته، يتحدث كثيرًا عن الشرعية ويرى أنه هو الذي يمنح الشرعية، فيعطيها لمن لا يعبر إلا عن نفسه، ويمنعها عن الذين يعبرون عن تيار شعبي كبير مثل «الإخوان المسلمون».

لقد ساعد على نمو الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الشارع المصري أمران

(*) د. عمرو الشوبكي: مبارك لن يترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة والبرادعي بديل منطقي، موقع إنقاذ مصر، ٢٨ مارس ٢٠١٠م.

على جانب كبير من الأهمية وهما يعكسان التطور الكبير والخطير في وسائل الاتصال الحديثة، وما يقدمه من إمكانات للتواصل الفوري بين الناس.

الأمر الأول: انتشار القنوات الفضائية الإخبارية، التي تقدم الأخبار والتقارير الإخبارية وتغطية الأحداث والتعليق عليها وكذلك البرامج السياسية والثقافية العميقة، وكل ذلك وفر رؤية لم تكن موجودة في الإعلام الرسمي، الذي يقدم خدمة إعلامية موجهة وقاصرة ومبتسرة، لا تحقق أدنى ما يطلبه الرأي العام، بل تضلله وتخدعه وتكذب عليه، وتبرر سياسات أهل الحكم مهما كانت.

فالمواطن المصري يشاهد الآن «الجزيرة» و«المنار» و«الحوار» وغيرها، وأدار ظهره لإعلام الدولة.

وبالمشاهدة المستمرة لهذه الفضائيات، تكوّن عند المصريين وعي جديد، واستطاعوا أن يكتشفوا خداع وكذب وضعف وسائل الإعلام الحكومية، وأصبحوا يدركون حقائق كثيرة كانت غائب عنهم، وأصبحوا يرون مظاهرات واحتجاجات في أنحاء العالم، وأصبحوا يسمعون ويشاهدون قادة المعارضة وهم يتحدثون بكل حرية وبلا حساسيات، وأصبحوا يشاهدون ويسمعون المفكرين والسياسيين الذين لا يسمح لهم الإعلام الرسمي بالظهور فيه.

عبر سنوات من التراكم الثقافي والسياسي والمعرفي، كانت الفضائيات الجادة سببًا من أسباب جرأة المصريين وكسرهم لحاجز الخوف وخروجهم للشارع.

الأمر الثاني: الانتشار الكبير للإنترنت وثقافة الإنترنت في المجتمع المصري، مما مكن للمدونين وللتدوين، واستطاع المدونون فرض أنفسهم كعنصر فاعل في المجتمع وكعنصر مساعد وأساسي في بعض القضايا التي تحرك الشارع المصري وللمطالبة بحقوقه الضائعة.

وبرغم انقسام المدونين أنفسهم إلى اتجاهات وتيارات منفصلة، فإن البعض منهم

استطاع المساهمة بشكل كبير في تحريك الشارع سواء بالتغطية المستقلة للأحداث أو بتفجير القضايا الجدلية بأنفسهم، فمنهم من ساهم في تغطية إضراب غزل المحلة، ومنهم من نقل محاكمة ضابط الشرطة إسلام نبيه المتهم بهتك عرض سائق الميكروباص عماد الكبير، إضافة إلى قيام العديد منهم بتفجير قضايا التحرش الجنسي، ونشر عدد كبير من فيديوهات التعذيب داخل الأقسام.

وهكذا، ساهم المدونون بشكل كبير في تحريك الشارع، في ظل هامش الحرية الأكبر الذي يتمتعون به، وقدرتهم علي التحرك السريع بعيدًا عن قيود الروتين التي تخنق المؤسسات الإعلامية الكبيرة، وتكمن أهمية وقوة المدونات في أن أصحابها ناشطون سياسيون في الأساس قبل أن يصبحوا مدونين.

وقد أصبح التدوين من أفضل طرق التعبير عن الشارع المصري، وأصبح بمثابة المنفذ الآخر للرأي العام، حيث تعتمد المدونات على الصورة والفيديو لتأكيد مصداقيتها التي يحاول النظام تشويهها إما عبر شكاوى كيدية لدي الشركات التي تبيح مواقع المدونات مجانًا، أو عن طريق تخريبها بالقرصنة، أو التصادم مع أصحاب المدونات أثناء تغطيتهم للأحداث.

ما شهده الشارع المصري منذ عام ٢٠٠٤م، والذي اشتد عام ٢٠٠٧م، هدأ قليلاً قبل أن يتواصل مرة أخرى عامي ٢٠٠٩م، ٢٠١٠م، من خلال ما شهده شارع مجلس الشعب، الذي أصبح ساحة تظاهر مستمرة لأصحاب الشكايات والمظلم من الموظفين والعمال.

وما أضاف سخونة لهذا الواقع هو نزول د. محمد البرادعي إلى الشارع، معلنًا رغبته في الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، شريطة إجراء تعديلات دستورية تسمح بالمنافسة العادلة.

وهكذا، بدت مصر حبلى بظواهر جديدة، فخرج إلى النور «شباب ٦ أبريل»

وجماعات «الفيس بوك» و«المدونون» و«جروب كلنا خالد سعيد»، وعانوا جميعًا في أكثر من اختبار من الفارق الهائل بين العالم الافتراضي والحقيقي، ولكنها لم تمنع الشباب من الاستمرار في الاحتجاج ومحاولات التغيير، وتضامن معهم قطاع من النخبة المصرية، كما بدأت تلوح ولو بخجل بعض الإرهاصات السياسية في دعاوى الاحتجاجات الاجتماعية بعد أن بدت الحكومة عاجزة عن تلبية أغلب مطالب العمال والموظفين، وبدا المجتمع المصري وكأنه أمام مفترق طرق، وأن نهاية الموجة الأولى من الاحتجاجات السياسية، قد فتح الباب أمام ميلاد ثان للاحتجاج السياسي.

وبات المصريون منقسمين إلى قسمين، قسم يرى أن هذه الاحتجاجات المتصاعدة وهذا الحراك السياسي سيكون نهايته الذبول والخمود والانتهاء، بأيدي النظام وأجهزة قمعه، بعد أن ييأس المصريون ويعودون إلى بيوتهم مرة أخرى، وقسم يتوقع تغييرًا كاملاً وشاملاً في كل شيء في مصر، نحو الأفضل والأحسن.

هذا الوضع جعل كثير من المحللين يرون أن الأمور لا يمكن أن تعود إلى سابق عهدها، لأن أخطاء النظام فادحة، ولن يستطيع خداع المصريين أكثر من ذلك، والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية تتفاقم وتضغط على الناس وتدفع بهم دفعًا للشارع.

كما أن «التابو» قد تهشم، وكسر المصريون حاجز الخوف، واكتسبوا وتعلموا ثقافة جديدة هي ثقافة الاحتجاجات السلمية والعصيان المدني، وسوف تنمو هذه الثقافة وتتصاعد، لتتغير معها السمات التقليدية للشخصية المصرية.

كانت لدى نظام مبارك قناعة بأنه لن يسمح بإجراء تعديل للدستور يسمح بالمنافسة الحقيقية على منصب الرئاسة، إلا إذا قويت وتنامت حركة الاحتجاجات داخل المجتمع المصري، وإلا إذا حدث مزيد من الفوضى والعشوائية في القرارات وعدم قدرة النظام على إدارة دفة الأمور.

لكن لم يكن أحد يتوقع، لا النظام الساقط ولا الناس، أن الرد سيأتي من الشارع بهذه القوة المزلزلة في ٢٥ يناير ٢٠١١م، حيث بلغت جسارة الشباب مداها حينما قرروا مواصلة المظاهرات والوصول لميدان التحرير والمبيت فيه، وحينما واجهوا الأمن المركزي بكل جبروته بصدورهم العارية وهزموه وأجبروه على الانسحاب والتراجع.

كانت الثورة العظيمة تطورًا طبيعيًّا لحركات الاحتجاج الشبابية التي أدارت ظهرها لمؤسسات النظام الفاسدة ولأحزاب المعارضة في وقت واحد. خرج الشباب كقوى حية بكر غير ملوثة، خرجوا أطهارًا من أجل إسقاط الحياة السياسية الفاسدة والمغشوشة والتأسيس لحياة سياسية نظيفة على أسس جديدة من العدالة. ولأن الشعب المصري ذكي، فقد انضم إلى هذه القوى النظيفة البريئة وتفاعل مع صدقها وجسارتها وتصميمها.

الفصل الثالث

نخبنا المزيفة عقبة في طريق التغيير

إن قادة الأمة الحقيقيين الشعبيين عليهم أن يقوموا بدورهم على خير وجه، وأن يبتغوا بعملهم وجه الله ولا ينظروا إلى الدنيا أو محاباة المسئولين ومجاملتهم؛ لأن مسلك المحاباة والمجاملة يضيّع رسالتهم وإخلاصهم لدينهم ولأمتهم، ويضاعف من مشكلات الأمة ومن حالة الضعف التي نعيشها.

وقادة الأمة الحقيقيون، هم القادة الدينيون والفكريون والثقافيون الذين لم تخترهم الأنظمة والحكومات، وإنما التفت حولهم الأمة لثقتها فيهم، فهم حظوا بهذا التوثيق والقبول نتيجة لسابق سيرتهم الحسنة، ومواقفهم وصدقهم، وحسن تعبيرهم عن الدين وعن الناس وعن مشكلاتهم وقضاياهم.

إن أمتنا تدور في حلقات دائرية مفرغة، ولا تتقدم إلى الأمام وإنما تدور حول نفسها، وفي أحيان كثيرة تتراجع للخلف، ولهذا أسبابه التي لا يجهلها الناس، فالأمة مفروض عليها حصار من أعدائها الذين اتفقوا ألا يتركوا لها الفرصة للإفلات من هذا الواقع السيئ، وهذا أمر معروف تاريخيًّا منذ الحروب الصليبية، وإذا كانت هذه المؤامرة الدولية حقيقة واقعة فإن التعاطي معها كان سيئًا.

فقطاع كبير من قادتنا السياسيين والفكريين استسلموا للمؤامرة، ورأوا أننا لا ولن نستطيع أن نفعل شيئًا، وأن الأفضل هو القناعة بما يسمح لنا به الغرب، ثم السير في فلكه وعدم الصدام معه، والتنسيق معه سياسيًّا وعسكريًّا وعلى كل الأصعدة.

وقطاع ثانٍ قالوا: إنه ليست هناك مؤامرة، وإنما نحن أمة تفتقد الموارد والإمكانات والذكاء، وتفتقد أسس التطور والتقدم؛ وبالتالي فإن علينا أن نقنع بما أوتينا، ولا نعلق مشكلاتنا على شماعات الغرب.

وهناك قطاع ثالث؛ رأى أنه لا حل لهذه المعضلة إلا بالصدام مع الغرب، والدخول معه في مواجهة عسكرية، وفي تنفيذ التفجيرات داخل بلاده للرد على المظالم التي يرتكبها في حقنا.

وردود الفعل الثلاثة السابقة كلها خاطئة، فالمؤامرة موجودة لا شك في ذلك، لكن لا ينبغي الاستسلام لها بأي حال من الأحوال، وعلينا أن نركز على دورنا نحن في مشكلاتنا، لا أن نركز على دور الآخرين في هذه المشكلات.

فجهدنا الداخلي في الارتقاء بالتعليم والمناهج، وفي التدريب وتوطين التكنولوجيا، وتحقيق العدالة بين الناس، وكذلك المشاركة السياسية ومنع الاستبداد، والاهتمام بالبحث العلمي والتصدي للفساد ... إلخ، كل هذه أمور تتعلق بنا نحن وبإرادتنا الذاتية وبقرارنا، ولو أبلينا فيها بلاء حسنًا فسوف يتغير حالنا لا محالة.

لكن المشكلة هنا هي في حالة الهزيمة النفسية للنخب السياسية الحاكمة تجاه الغرب، وفقدان هذه النخب لإرادة الاستقلال والتنمية الذاتية، والتصدي لمحاولات الغرب لإلحاقنا به وبمحاولاته لنهب ثرواتنا والسيطرة على قراراتنا ومقدراتنا.

ومن يقول إنه لا توجد مؤامرة غربية، وإن الأمر يتعلق بنقص أو فقداننا للموارد والإمكانات والذكاء وأسس التطور؛ فإنه يعبر عن قمة السلبية والهزيمة والإحباط الذي يصل إلى مستوى الكارثة، فكل أمة لديها إمكانات وذكاء وكفاءات، وفي نفس الوقت لها أعداء يحاولون منع تقدمها، وقد رأينا ذلك في العصر الذهبي للحضارة الإسلامية، فكانت هناك تحديات كثيرة والأعداء من كل جانب، ولكن تحقق الفعل الحضاري وساد المسلمون العالم.

وبعد الحرب العالمية الثانية تستحق تجربتا ألمانيا واليابان التأمل والدراسة، فقد كان هناك «فيتو» غربي عليهما، ومع ذلك حدث التحدي داخل الدولتين، وحدث التصميم؛ فكانت معجزة التنمية التي حققتها الدولتان.

وهكذا فإننا ورغم مشكلاتنا الكثيرة، لو امتلكنا إرادة التغيير والتطور والاستقلال وصممنا عليها وأعدنا ترتيب بيوتنا من الداخل؛ فسوف نصل إلى مبتغانا.

والاصطدام غير العاقل بالغرب عبر عمليات التفجير خيار خاطئ ومدمر، والأمور واضحة، فإذا احتل الغرب بلادنا كما في أفغانستان والعراق وفلسطين؛ فقد وجب علينا الجهاد، وهو أمر تقره الأديان والأعراف والمواثيق الدولية.

إننا ينبغي أن ندير أمورنا مع الغرب بعقلانية وذكاء، فنرفض سيطرته الاقتصادية والسياسية والعسكرية والفكرية والثقافية، ونتمسك بخصوصيتنا وذاتيتنا، وفي نفس الوقت نحاول التعاون معه فيما يعود علينا بالفائدة، أما التعامل العشوائي العنيف فكله أضرار وليست فيه فوائد.

وإذا كانت أنظمتنا السياسية قد استسلمت للغرب وانهزمت نفسيًّا وفكريًّا وسياسيًّا أمامه، وتعاونت معه ونفذت أوامره حتى تستمر في الحكم، فإن قادة الأمة الحقيقيين وغير الرسميين عليهم أن يكونوا أكثر شجاعة في مواجهة هذه الأنظمة؛ لأنهم إذا لم يتصدوا لها بقوة وثبات وأمانة لكي ينتزعوا حقوق عامة الأمة، فلن يستطيع غيرهم القيام بهذه المسئولية، خاصة وأن النخب العلمانية أثبتت أنها نخب مزيفة وفاسدة، وتتاجر على الأمة وتسعى لمصالحها الخاصة.

إن المشكلة الحقيقية التي أفرزها نظام مبارك البائد، أن النخبة السياسية والثقافية والفكرية التي كانت موجودة في المجتمع نخبة مزيفة مغشوشة لا تعبر عن هوية الأمة وتاريخها وحضارتها، فهي صنعت على مناهج غربية علمانية، رافضة للبيئة العربية الإسلامية، والهوية العربية الإسلامية، والخصوصية العربية الإسلامية. إنها نخبة تربت وتتلمذت على يد كتابات الفلاسفة والمفكرين والأدباء والمؤرخين الغربيين، وانهزمت أمام ما بثه المستشرقون من مغالطات ضد الإسلام والقرآن، وهكذا أصبحوا يعيشون معنا في مجتمعاتنا بأجسادهم فقط، أما عقولهم وقلوبهم

فهي مع الغرب ونموذجه المعرفي والحضاري والمعيشي.

والعجيب أن نجد نفرًا من هؤلاء، في بعض الأحيان حينما يشتد وطيس الحملة الغربية المسعورة على الإسلام والدول العربية والإسلامية، ينتقدون الغرب، ذرًا للرماد في العيون، لكن هناك من يبقى على وقاحته ولا يرى في الحملات الصليبية ضدنا إلا حربًا مبررة ضد الإرهاب والإرهابيين!

وليس هذا هو وجه الزيف الوحيد، فالوجه الأكثر فجاجة هو أن قطاعًا من هذه النخبة المزيفة، بعد فترة ليست طويلة من الشعارات البراقة والفكر الشيوعي وانضال ضد الامبريالية الغربية، سرعان ما أعلن فروض الطاعة والولاء للغرب وأصبح هو التيار المتخصص في الحصول على التوكيلات الغربية والتمويل الغربي لمكاتب حقوق الإنسان، التي تعمل بأجندة غربية كاملة، ضد مصالح بلادنا العليا.

وقطاع آخر من هذه النخبة المزيفة باع نفسه للسلطة الفاسدة الساقطة، التي استخدمته كمخلب قط، ضد التوجهات الإسلامية ومن أجل تشويه صورة الإسلاميين ومنع نمو مشروعهم الثقافي والسياسي والاجتماعي. وهكذا رأينا رموزًا من هذه النخبة المزيفة موظفين لدى الدولة وبصفة خاصة في أجهزة الثقافة والإعلام، ورأينا دفاعهم المستميت وتبريرهم الفاضح لسياسات النظام القمعية.

وهكذا، فشلت هذه الرموز الثقافية والفكرية، في أن تبرهن على رساليتها وكفاءتها وأمانتها، واكتشف الجميع أن الأمر ليس أكثر من «سبوبة» ومجموعة من الشعارات الجوفاء التي سقطت في اختبار الأخلاق والمبادئ، وأصبحت عورات هذه النخبة المزيفة مكشوفة أمام المصريين جميعًا.

أما على مستوى النخبة السياسية في الأحزاب، فحدث ولا حرج، فانعدام ثقة الناس في الأحزاب وقادتها وصحفها، جاء بعد سنوات طويلة من الممارسات الحزبية وبعد اختبارات متعددة في مواقف مختلفة.

لقد بات الشارع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير المباركة بسنوات طويلة مقتنعًا بأن الأحزاب القائمة لا تختلف كثيرًا عن الحزب الوطني الحاكم، مع السماح لصحفها وقادتها بمساحة من النقد للحكومة والحزب الحاكم، لا تغير من الأمر شيئًا، بينما المواقف الحقيقية تؤكد التنسيق الكامل بين الطرفين.

فالمتابع لصحف هذه الأحزاب سرعان ما يكتشف أنها لا تختلف كثيرًا عن صحافة الدولة، وربما كانت صحافة الدولة أفضل منها، فالهدف المشترك للجميع هو مواجهة المشروع الإسلامي بأشكال وأسماء ومبررات ومداخل شتى.

رؤساء الأحزاب كانوا ينسقون مع الدولة من أجل الحصول على مبالغ أكبر من الدعم السنوي، ومن أجل الفوز بحصة في مجلسي الشعب والشورى، ومن أجل الظهور الكثيف في وسائل الإعلام الرسمية، ومن أجل ذلك كله ومقابل ذلك كله كانت الوداعة في المعارضة وكانت المواقف المائعة وكانت الصفقات المشبوهة مع النظام.

وكان النظام البائد واضحًا معهم وهو يؤكد لهم على أن الأمر لا يعدو أكثر من ديكور وشكل ديمقراطي براق ليس أكثر، وعليهم أن يتجاوبوا مع ذلك، وإلا فإنه هو الذي وافق لهم على العمل السياسي وهو الذي أعطاهم رخص الأحزاب، ولو صدقوا أنفسهم وأرادوا أن يمارسوا عملاً جادًا فسوف يجدون أنفسهم خارج الحلبة تمامًا، وقد تم ذبح القطة للجميع من خلال رسالة النظام بإغلاق حزب العمل الذي أراد أن يمارس عملاً سياسيًا حقيقيًا وأن يناضل بقوة، وأن ينازل الحزب الوطني منازلة حقيقية بكل أدوات النزال السياسي.

هؤلاء القادة الحزبيون الذين رفضوا أن يمارسوا عملاً سياسيًا نضاليًا من أجل تغيير النظام السياسي المعوج، أو لنقل الذين لا يعرفون كيف يقومون بهذا الدور، لأنهم يفتقدون الموهبة لفعله، كان من الضروري أن يسقطوا سقوطًا شعبيًا مدويًا، وألا يثق فيهم الشعب المصري.

ولذلك، فإنه حينما جد الجد ونزل المصريون إلى الشارع للمطالبة بحقوقهم، لم نر أثرًا لهؤلاء، وكان المصريون أذكياء حينما أداروا ظهورهم لهذه النخب المزيفة، ووجدنا الموظفين والعمال المحتجين ومعهم القوى الاجتماعية الجديدة يصنعون قادتهم الجدد، الذين لم يسمع بهم الشارع المصري من قبل، قادة يعتقد هؤلاء المحتجون أنهم شرفاء غير ملوثين.

ثم كان الوعي الأكبر للشعب المصري في ثورة ٢٥ يناير، فقد فجر الشباب هذه الثورة المباركة بإمكاناتهم الذاتية، ودون أن يكون لهم أي ارتباط بهذه الأحزاب القاشلة ولا برموزها، بل لم يكن للشباب قيادات وإنما كانت ثورتهم بلا رأس.

أثبت شباب الثورة وعيهم الكامل بأوضاع بلادهم السياسية، وأثبتوا أنهم أكثر وعيًا من الجميع، وأنهم يعرفون الشريف من الملوث، وأنهم لا يثقون في الديكور الحزبي الموجود. وتأكد الشباب من ذلك يوم أعلن رئيس حزب التجمع عدم مشاركة حزبه في مظاهرات يوم ٢٥ يناير بل قام بإغلاق الحزب في ذلك اليوم وبعد أن تأكد من أن الأمر ثورة وليس مجرد مظاهرات إذا به يظهر في الصورة ويحاول ركوب الموجة وكأنه من قيادات الثورة!

الفصل الرابع

النظم لا تنصلح ذاتيًا والضغوط الغربية وهم

في أعقاب غزو العراق عام ٢٠٠٣م، بدأت إدارة الرئيس الأمريكي، جورج بوش الابن، تتحدث على نطاق واسع، عن أن التغيير الديمقراطي في العالم العربي أصبح أولوية من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وانطلقت الإدارة الأمريكية في ذلك من أن الاستبداد والديكتاتورية في المنطقة العربية، وإغلاق السبل أمام الشباب للإسهام في الاشتراك في إدارة بلادهم والتعبير عن أنفسهم، قد نتج عنه لجوء هؤلاء الشباب للعنف، الذي انتقل من الدول العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م مدمرًا وقاتلاً ومنتقمًا.

وبدأت الإدارة الأمريكية في التحرك لتنفيذ أفكارها، وبدأت الوفود الأمريكية تزور دول المنطقة وعلى رأسها مصر، وبدأ المسئولون الأمريكيون حملة لقاءات مع رموز المعارضة في مصر وكذلك رموز من جماعة الإخوان المسلمين، وهنا أخذ الحديث في مصر والدول العربية يتزايد عن الإصلاح السياسي في هذه البلدان، بل إن النظم السياسية العربية المستبدة نفسها أصبحت تتحدث عن التغيير والإصلاح السياسي، على أمل الالتفاف على هذه الدعوات وتفريغها من مضمونها، كما هي عادتها.

على إثر ذلك، تصور كثير من المواطنين العرب أن هذه الأنظمة العربية صادقة في توجهاتها هذه، والحق أن الواقع والتاريخ وكل شيء يؤكد أن الأنظمة العربية غير صادقة في دعواها، بل إنها تسعى إلى المزيد من الديكتاتورية وإحكام السيطرة على مقاليد الأمور في بلادها.

فهذه الأنظمة المستبدة لا يمكن أن تسمح من تلقاء نفسها، بالتغيير والإصلاح، اللذين من الممكن أن يطيحا برموزها خارج السلطة، بل يقذفا بهذه الرموز إلى

المحاكمات والسجون، بعد أن تتكشف الفضائح والجرائم.

هذه الأنظمة التي ورثت عقلية ونفسية وثقافة وآليات الاستبداد، لا يمكن أن تسلم من تلقاء نفسها لمن يطالبون بالإصلاح والتغيير، فتكف عن الفساد، وتمتنع عن تزوير الانتخابات، وتقلع عن المؤامرات، فهي لا تتخيل نفسها إلا حاكمة مسيطرة آمرة وناهية، بل ناهبة سارقة، ساجنة للناس، مكبلة إياهم بكل أنواع القيود.

وقد جرت سنن الله في كونه، أن الحاكم الصالح العادل الذي يقوم بالإصلاح والتغيير الذاتي من تلقاء نفسه، كعمر بن عبد العزيز لا يأتي إلا نادرًا، وإنما على الناس أن يغالبوا ويجالدوا حكامهم الظلمة، وأنهم لن يأخذوا حقوقهم إلا من خلال حركات جماهيرية، منظمة وقوية، تردع أهل الحكم الظالمين والفاسدين وتجبرهم على الإصلاح والتغيير.

والدول الغربية التي تتمتع بالديمقراطية والحرية، لم تجن هذه الثمرات الحلوة إلا بعد ثورات كبيرة ضد الإقطاع والنبلاء والكنيسة، استمرت سنوات طويلة، قدمت خلالها هذه الدول تضحيات جسام، من قتلى وسجناء، حتى تم في النهاية فرض التغيير والإصلاح.

وهكذا، تأكد الناس من أنه لكي يكون هناك إصلاح سياسي حقيقي في الدول العربية، التي يعاني معظمها من الاستبداد والديكتاتورية منذ عقود طويلة؛ فإنه لابد من الآتي:

أولاً: يجب أن تتغير الثقافة السياسية القائمة، المريضة، التي تدفع الناس إلى الخوف والتقوقع والعزلة، والتي تم بناؤها عبر مئات السنين على أسس خاطئة وغير سليمة، ليحل محلها ثقافة سياسية صحيحة، تدفع الناس إلى المشاركة ورفض الظلم والتعاون من أجل القضاء على النظم الفاسدة، وضرورة استعادة الأمة لحقها السليب في اختيار حكامها، ومحاسبتهم، وعزلهم إن أخطأوا.

ثانيًا: لابد أن يقوم على نشر هذه الثقافة الجديدة، قادة شرفاء رساليون، يتمتعون بالنقاء والنزاهة، يثق فيهم الناس، وليس لهم أية خبرة سلبية في معاونة الباطل، أو الاستفادة منه، أو التلون ومغازلة أهل السلطان، أو معاداة أهل الحق والدين.

ثالثًا: لابد أن تكون البداية هي العمل الجاد والمتواصل لفرض دستور جديد، مختلف في كل شيء، يؤسس لإعادة الحق المغتصب إلى الأمة، ويحدد آلية دستورية تقضي بتداول السلطة، وعلى أساس شفافية كاملة لا تسمح بالألاعيب والمؤامرات والتزوير.

رابعًا: التأكيد الواضح على الفصل وإعادة التوازن بين السلطات الدستورية الثلاثة؛ (التشريعية ـ القضائية ـ التنفيذية).

خامسًا: تمكين الشعوب من امتلاك آليات صنع القرار وحق تقرير المصير؛ عن طريق إقرار نزاهة الانتخابات، وحرية تكوين الأحزاب، وحرية التعبير، وحرية الصحافة .. إلى آخر منظومة الحريات التي عرفها العالم المتقدم).

سادسًا: لا بد من أن تكون سلطات البرلمان أعلى من سلطة الحاكم «رئيس السلطة التنفيذية»؛ حتى يمكن مراقبته ومساءلته ومحاكمته ـ إذا اقتضى الأمر ـ في حالة خطئه وتجاوزه.

وكان من الواضح للجميع أنه لا يمكن حدوث أي إصلاح سياسي على النحو السابق؛ والسبب في ذلك أن أي نظام عربي حاكم لن يسمح بتداول السلطة؛ لأن هذا يعني ـ ببساطة شديدة ـ تنازل النظام طواعية عن الملك، وهذا ضد الطبيعة البشرية، التي عرفها التاريخ وسجلها لنا.

كما وأن التنازل عن الملك قد يفتح ـ أيضًا ـ أبواب الجحيم على بعض الأنظمة مبينًا فسادها وتجاوزاتها الخطيرة في نهبها لثروات الشعوب والبلاد، وهو ما يدعوها ـ أي الأنظمة ـ إلى وقف جميع بنود الإصلاح السابقة.

والملك أو السلطان بالمعنى المتعارف عليه في منطقتنا العربية، هو أن يعيش الحاكم أقصى حالات الحرية والبذخ مع أدنى ما يمكن من الالتزامات والواجبات والمسئوليات، بل إن مفهوم الملك ـ اليوم ـ يتناقض مع الواجبات التي لا تقع إلا على الفقراء والمحكومين والمستضعفين.

فالسلطة تعني التسيُّد، ولا يشعر صاحبها بالتسيد إلا إذا وضع نفسه فوق القانون وجعل من موقعه ومنصبه درعًا يقيه من أي شكل من أشكال المحاسبة والمساءلة والالتزام.

وعندما تعني السلطة اللامسئولية والتحلل من الالتزامات السياسية والأخلاقية، فإن هذا يعني تجريد الشعب من حقوقه الأساسية.

كما يحول دون الإصلاح السياسي عدة عوامل أخرى منها:

أولاً: الحرس القديم ـ أو هيئة المنتفعين ـ التي تبسط نفوذها في كل الميادين ولا تسمح للجديد بالولادة والنماء، حيث يتم استغلال المنصب السياسي لخدمة المصالح الخاصة وضمان مستقبل الأبناء والمقربين.

ثانيًا: عدم إحلال معيار الكفاءة محل معيار الولاء، سواء أكان ولاء القرابة العائلية و لعشائرية، أو الزبائنية والمحسوبية، أو ولاء شبكات المصالح الخاصة المتغلغل في الدولة، وبالتالي قصر مناصب المسئولية على أنصار النظام وأشياعه وتابعيه.

وهذا يؤدي إلى ظهور الطبقات التي تستبدل العمل والجهد الجدي بالنفاق والتملق والمالأة والالتحاق؛ وهكذا يتزايد تكالب أنصار النظام على المناصب بصرف النظر عن أي معيار آخر غير التبعية والمحسوبية، حيث تصبح المناصب السياسية هي الطريق إلى الثروة، بينما في النظم الغربية الثروة هي الطريق إلى المناصب السياسية.

ثالثًا: الضبط الأمني للمجتمع، والذي يعني إخماد روح النشاط عند الفرد لإخماد روحه السياسية وضميره الحر وشعوره بالكرامة، أي إخماد كل ما يجعل منه إنسانًا

مبادرًا وفاعلاً ومتطلِّعًا للتراكم والإبداع؛ وهو ما يؤدي إلى قتل المجتمعات والمواهب في سبيل ضمان استقرار واستمرار نظام الحكم.

وكل ما يتجاوز بشكل أو بآخر إرادة الحاكم، أو كل ما يبدو أنه مخالف للطاعة؛ يترجم في منطق الأمن على أنه تهديد قائم ومؤكد للنظام، ويستحق رد فعل شاملاً وحاسمًا يصل إلى التصفية الجسدية، كما يتجاوز دائمًا أصحابه المباشرين ليشمل دائرة واسعة من الأقارب أو الأصدقاء أو حتى الجيران.

ولا يعني الضبط الأمني للمجتمع سوى التشريع بـ «قانون الطوارئ» لأجهزة الأمن لإحضار الناس ـ دون تهمة أو مذكرة قضائية ـ لتأديبهم وإذلالهم بدون أن يكون في مقدرة الشخص الاعتراض.

وهو ما يخلق شروط الإذعان، ولا يترك للفرد خيارًا آخر سوى الانسحاق والاستسلام أو التمرد والعصيان.

فالحقيقة الغائبة هي أنه لا يمكن أن يوجد أي إصلاح في أي مجال، مع استمرار الضبط الأمني غير القانوني وغير السياسي للمجتمع، فهو لا يقطع الطريق على كل مبادرة مستقلة عند الأفراد فحسب، بل يقتل فيهم أيضًا أية إرادة أو رغبة في التقدم أو العمل أو الإنجاز، كما يقضي على الانتماء للوطن.

ومن دون أجهزة الأمن الموحدة والمنظمة والشاملة لأية إرادة وطنية أو عمومية أو اجتماعية؛ يظهر النظام على حقيقته كلفيف من أصحاب المصالح المتعادية والمتصارعة والمتنازعة، كالذباب على فريسة مشتركة واحدة «هي ثروات البلاد».

فالأمن هو الحزب الحقيقي الواحد والدائم للنظم العربية، لا ما تعلنه الدساتير أو القوائم الانتخابية من أسماء، وسيطرة الأمن تعني تفريغ المجتمع من أية إرادة وطنية، وهو العصب الحقيقي للدولة المفرغة من أرادة مجتمعاتها.

رابعًا: الجهل بالتاريخ وأحداثه ومصائر الحكام الظلمة، وعدم القدرة على

استيعاب نفسية الشعوب.

خامسًا: الأنانية والشره والاستهتار.

سادسًا: البيروقراطية العقيمة والمعطلة للعقل والذكاء.

والناتج الطبيعي لفشل الإصلاح السياسي العربي هو ما نعرفه اليوم من انهيار أسس الحياة العامة السياسية والمدنية، وإحلال التنازع والتناحر، والتنافس على السلطة محل العمل، والاجتهاد المادي والفكري لإنتاج الثروة، ومراكمة الإبداعات والابتكارات الحضارية.

ويكون التأخر والتقهقر من نصيب هذه المجتمعات، كما يدفع هذا الوضع إلى نشوء طبقة أرستقراطية تفرض نفسها بالقوة وتعيش على «ريع المنصب والمكانة الاجتماعية»، وتنتهي إلى تشبث المسئولين جميعًا وعلى كافة المستويات بمناصبهم، وعمل المستحيل للبقاء فيها واستثمارها، بصرف النظر عن مصلحة النظام والمجتمع ككل.

وقد أيقنت جماهير الثورة المصرية أن هذه الأوضاع المقلوبة، وهذه المعادلات المختلة، تحول بشكل لا جدال فيه دون أن تستعيد الأمة حقوقها السليبة، وبقاء هذا الاختلال يعني استمرار سيطرة هذه الأنظمة الديكتاتورية القمعية على مجتمعاتنا، ومواجهتها بكل عنف لكل محاولة إصلاحية.

وغير خاف، أن الأنظمة العربية، وبصفة خاصة نظام مبارك البائد، وقفوا بشدة ضد التوجه الأمريكي الذي أشرنا إليه سابقًا بشأن الحماس لإشاعة التغيير الديمقراطي في العالم العربي، واستطاعوا إقناع الإدارة الأمريكية وقتها أن هذه الدعوة معناها سيطرة الإسلاميين على الحكم في المنطقة العربية، لأن قاعدتهم الشعبية العريضة ستمكنهم من ذلك بسهولة شديدة.

وتوافق رأي الأنظمة العربية (بقيادة النظام المصري) مع رأي قطاع من المفكرين والباحثين والسياسيين الأمريكيين، مما أدى إلى أن تستبعد الولايات المتحدة هذا

الخيار وهذه الدعوة وتستمر في سياستها التقليدية بدعم النظم العربية العسكرية والاستبدادية، التي تحقق لها مصالحها وتنفذ أوامرها، دون الانتظار لاختبار الإسلاميين كطرف جديد (غير مضمون) في معادلات السياسة والحكم.

وقد تأكد شباب الثورة المصرية أن الاعتماد على الدعم الغربي والضغوط الخارجية على نظام مبارك الاستبدادي لإحداث التغيير والإصلاح المنشود، إنما هو توجه خاطئ ينبغي عدم طرحه وعدم التفكير فيه، بل يجب الاعتماد على الذات وعلى الثقة في الشعب المصري، وقد كان الشعب والجيش عند حسن ظن الشباب فأعلنا دعمهما اللامحدود لهذه الثورة الشابة النظيفة، وتأكد بذلك صحة رهان الشباب وعمق وعيهم.

الفصل الخامس

لا تستعيد الأمة حقها إلا بثمن تدفعه

لقد أكدت ثورة ٢٥ يناير المجيدة أن الأمة لا يمكن أن تحقق ما تصبو إليه إلا بثمن لا بد أن تدفعه وبتضحيات لا بد أن تقدمها. وقد كانت ساعة النجاح الحقيقي لهذه الثورة المباركة حينما فتح الشباب صدورهم لقوات الأمن المركزي وحينما لم يعبأوا بالقنابل المسيلة للدموع ولا للرصاص المطاطي ولا للرصاص الحي ولا للسيارات المجنونة التي قادتها عناصر مباحث أمن الدولة، كانت لحظة امتلاك الجسارة وعدم الخوف من الموت هي لحظة نجاح الثورة، وكان سقوط مئات الشهداء هو لحظة دفع ثمن الحرية وفاتورة الخلاص. فبدون دماء الشهداء الأبرار ما نجحت الثورة ولما تفككت قوات الأمن ولما سقط نظام مبارك القمعي الاستبدادي.

قبل الثورة كانت مشكلات الأمة واضحة ولم تكن في حاجة إلى كثير اجتهاد لوضع اليد على مكمن الداء وتشخيص المرض واقتراح الأسلوب الأنسب للعلاج، فمرض الأمة العضال كان قد أصبح واضحًا جليًّا، يراه الصغير والكبير والقاصي والداني والخبير وغير الخبير، وهو أن الاستبداد وسلب الأمة حقها في التعبير عن نفسها وفي اختيار قادتها وممثليها وفي محاسبتهم وعزلهم إذا لم يحسنوا العمل والأداء، وجعل هذا الحق في يد نفر من الذين اغتصبوا هذا الحق من الأمة، كل ذلك خلط الأوراق وقلبها وجعل أزماتنا معقدة.

فما تعيشه الأمة عامة من أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية سيئة، تتطلب من الفرد الغيور على دينه وأمته أن يكون له دور في تغيير حال الأمة للأفضل، وتتطلب من جماعات الأمة التحرك والضغط والعمل، وأن ننتفض جميعًا وننزع قيود السلبية

التي قيدت حركتنا، ونكون أكثر إيجابية في التعامل مع قضايا بلادنا، ولنكن على ثقة دائمًا أننا في حال تحركنا؛ نواجه بهؤلاء المستبدين الذين اغتصبوا حق الأمة ـ أي حقنا جميعًا ـ وهم يرفعون السلاح ويفتحون السجون والمعتقلات في وجوهنا، لإدراكهم أن الحق إذا عاد للأمة فلن يكون لهم دور، ولن يتمكنوا من مواصلة فسادهم، وهكذا نعود إلى الحقيقة الأولى التي أكدناها في الفقرة السابقة، وهي أن الاستبداد وسلب الأمة حقها هو مكمن الداء.

والمستبدون الطغاة يعلمون قيمة الأمة وأهمية دورها الشرعي وخطورته؛ ولذلك فهم يعملون جاهدين على استمرار اغتصاب هذا الحق، وعدم تسليمه إلى صاحبه الأصيل وهو «الأمة».

إن شرعية السلطة السياسية ترتبط بشروط واضحة محددة، وهناك ضوابط إسلامية تشكل إطارًا ينبغي أن تسير فيه السلطة وألا تخالفه، ومن أهمها: الالتزام بالقيم السياسية الإسلامية، وبالمقاصد العامة للشريعة الإسلامية.

وتفهم الأمة أن الإمام الشرعي ـ بالبيعة أو الانتخاب؛ أي بالاختيار الحر من الأمة ـ هو بمثابة السلطة التنفيذية، وأن أهل الحل والعقد هم بمثابة السلطة التشريعية، وتدرك الأمة أيضًا أن شرعية السلطة السياسية مرتبط برضا الأمة وقبولها، فأهل الحل والعقد تنتخبهم الأمة، والإمام ينتخبه ممثلو الأمة ـ أهل الحل والعقد ـ والأمة تعلم أن من حقها اختيار أهل الحل والعقد الذين تثق بهم ـ من العلماء وقادة الجيش والمصالح العامة ورؤساء العمل والخبراء ... إلخ ـ ليمثلوها بالوظيفة السياسية نيابة عنها، وقد يكون اختيارهم بالانتخاب ـ العبرة بأن تثق الأمة وترضى بهم ـ ويختار نواب الأمة هؤلاء رئيس الدولة لتنفيذ الشريعة، ويؤيدونه بالرأي والعمل، ويكون منهم أهل الشورى والوزراء والقضاة، والأمة تدرك أن الرئيس الذي يختاره أهل الحل والعقد هو رئيس السلطة التنفيذية، وتقتصر صلاحياته على الشئون التنفيذية دون التشريعية، ويقيدها الدستور والتشريعات.

أما المبدأ الرئيسي الذي تدركه الأمة ويدركه المستبدون والسارقون لحقها فهو أنها هي مصدر السلطات، وبغير البيعة ـ العقد بين الأمة والحاكم ـ فإن السلطة تعتبر غير شرعية.

إن مشكلة الأمة الرئيسية التي أدت بها إلى هذا الواقع السلبي هي أنها في العقود الأخيرة انخفض فهمها للأبعاد الحقيقية للواجبات الكفائية، وقصورها عن مقتضيات الحياة العامة، وحصرها بقضايا الكفن والجنازة والدفن، وهو فهم قاصر يخالف فهم السلف الصالح والفقهاء الأقدمين عن الواجبات الكفائية والمقاصد الشرعية التي رمى الشارع إلى تحقيقها من خلال الواجبات الكفائية، الأمر الذي ترك آثارًا سيئة وسالبة على واقع الأمة، وجعلها تقصر عن أداء دورها وسط الأمم والشعوب. وتصحيح فهم أبعاد الواجبات الكفائية، ثم إيجاد وإحداث آليات للسير مع مقتضياتها والقيام بها، هو الذي يحفظ للأمة عافيتها أو بعبارة أخرى هو الوسيلة الوحيدة لاستعادة عافيتها.

فقصور الفهم في ضروريات الحياة السياسية، وعدم القيام بالواجبات الكفائية فيها؛ أدى إلى سيادة الاستبداد وأصبح اختيار حاكم المسلمين اختيارًا غير حر من قِبَل الأمة وممثليها، بل إما بالعهد من الوالد لولده أو بالقهر والغلبة، وهما الطريقتان اللتان ليستا طبيعيتين في الرؤية الإسلامية للنظام السياسي.

وأدى ذلك إلى أن تكون الإرادة السياسية عاجزة عن تحمل مسئولياتها والقيام بواجباتها تجاه الأمة، بل ومعظم الحديث والتنظير في فقهنا السياسي كان عن حقوق الحاكم على الرعية دون العكس، أو حصر حقوق الرعية في عبارات عامة لا تسمن ولا تغني من جوع، أو لم تتجاوز الورق الذي كتبت عليه.

ومشكلة تقاعس الأمة عن دورها الشرعي وركونها إلى السلبية التي جرت عليها المشكلات والأزمات لعقود طويلة من الزمن، أصبح يعرفها الغربيون أنفسهم،

فهذا هو الكاتب الصحفي الأمريكي «توماس فريدمان»، يقدم التشخيص لأمراض العالم العربي، فيقول مخاطبًا الشعوب العربية: «عليكم أن تجهروا بأصواتكم، دون خوف من أجل أنفسكم، فإن كنتم لا تهتمون بذلك فلماذا أهتم أنا؟»، وتساءل: «لماذا يتظاهر العرب من أجل فلسطين والرسوم الكاريكاتورية المسيئة للإسلام، ولا يتظاهرون من أجل أنفسهم؟» وقال: «عليكم الخروج إلى الشارع والمطالبة بحقوقكم، ومن بينها أن تكون لكم حكومات مسئولة وشفافة ويمكن محاسبتها أمام شعوبها».

وردًّا على سؤال الصحفية داليا الشيخ التي أجرت معه الحوار لصحيفة «المصري اليوم» في ١١-٥-٢٠٠٧م: لكن خروجهم إلى الشارع يعرضهم إلى الاعتقال؟ يجيب فريدمان: «وكم عدد الأشخاص الذين تم القبض عليهم من أجل إسقاط النظام الشيوعي؟ وكم عدد الذين قُتلوا في الثورات المختلفة، وتم ضرب وشنق المتظاهرين؟»، وأخيرًا يقدم فريدمان نصيحته إلى الشعوب العربية، بأن العالم كله لا يملك أن يقدم لكم شيئًا، فالأمر كله بأيديكم، ولا يمكن لأحد أن يفعل ذلك لكم أو نيابة عنكم.

الدرس الذي يقدمه فريدمان للعرب، هو أنه: بلا موقف وبلا حركة وبلا نزول إلى الشارع، وبلا رغبة منكم في دفع الثمن؛ لن تحصلوا على شيء، وعليكم أن تلوموا أنفسكم فقط، ولا تعلقوا فشلكم على الآخرين.

لقد أدرك هذا الصحفي الأمريكي أن مشكلتنا في العالم العربي هي أننا نريد أن نحصل على حريتنا بلا ثمن، وأن نحقق تداول السلطة دون ثمن، وأننا نريد أن يدفع الآخرون هذا الثمن، لكي نحصل على حقوقنا المشروعة.

لقد استقر في وعي ووجدان شباب الثورة أن الأمة إذا لم تتحرك للدفاع عن حقوقها، وإذا لم تنزل إلى الشارع لكي تسمع الحكومات والأنظمة صوتها، مدافعة عن حقوقها المشروعة، وإذا لم تتوقف عن الشكوى والأنين وتعلق فشلها على

شياعة غيرها؛ فلن تنصلح أحوالها، ولن تبادر أنظمتها السياسية من تلقاء نفسها بتسليمها حقوقها المغتصبة؛ لأن هذه الأنظمة تفهم الإصلاح على أنه البقاء في السلطة وعدم السماح للقوى السياسية الأخرى بمنازعتها في هذا الحق الذي يعلو كل الحقوق.

واستقر في وعي ووجدان شباب الثورة أيضًا أن كل تجارب وخبرات التاريخ تؤكد أن الشعوب التي خافت وجبنت ورفضت أن تدفع فاتورة حريتها، لم تحصل على هذه الحرية، وأن الشعوب التي خرجت إلى الشارع ونازلت أنظمتها الفاشلة والفاسدة والقمعية، حصلت في النهاية على حقوقها وحريتها لا محالة، ووضعت الدساتير التي حفظت لها استقلالها وحريتها.

فالفرنسيون حينما خرجوا في ثورتهم الكبرى وهدموا سجن الباستيل وعزلوا قادتهم واختاروا بإرادتهم قادة جددًا، ووضعوا دستورهم وانتخبوا نوابهم، كانت رسالتهم لكل مستبد وجبار، سواء كان إقطاعيًا أو نبيلاً من النبلاء أو ملكًا من الملوك أو رجل دين أو زعيمًا كنسيًّا، أنه لا مجال لك بعد اليوم لظلم الفرنسيين والاستبداد بالأمر دونهم، ولذلك فلم يحدث أن حاول أحد الساسة أو الرؤساء التلاعب بالدستور أو تزوير إرادة الأمة بتزوير الانتخابات أو التهرب من تنفيذ القانون، وإنما كان هناك التزام ومحافظة على ما حققه الشعب الفرنسي من إنجازات، ولو حاول أحد أو جماعة التلاعب بهذا النظام سيجد نفسه تحت طائلة القانون معزولاً مفضوحًا، وهو يدرك أن الشعب الفرنسي لن يسمح لأحد بفعل ذلك، فهو جاهز للخروج من أجل الدفاع عن ثورته ومنجزاته.

وقس على ذلك ما حققته الشعوب الحية من إنجازات، سواء في أعقاب ثورات (كالثورة الأمريكية والثورة الإيرانية)، أو بعد تراكم الانجازات بعد الضغوط و لحركات الاجتماعية ونضال النقابات والجمعيات الأهلية (كما حدث في بريطانيا

وفي الكثير من الدول الغربية).

ولو عدنا لعصر النبوة لوجدنا أن الرسالة التي حملها الصادق المصدوق ﷺ، لو ظل يدعو لها الناس، مجرد دعوة فقط دون الإعداد لمواجهة أعداء وخصوم هذه الرسالة، ودون إعداد كل الخطط من أجل ضمان نشر وتوصيل الرسالة لأصقاع الأرض، ما كان الإسلام قد انتشر ولبقي محاصرًا في شعاب مكة، رغم أنه رسالة رب العالمين ودعوة الحق واليقين، ورغم نبل قيمه وأخلاقه.

ورسول الله ﷺ، كان يحرض أصحابه على الجهاد من أجل نشر الإسلام وتوصيل رسالته، وكان يخبرهم أن من مات دون ذلك فهو شهيد، لأن دمه هو الذي سيمهد الطريق لهذه المهمة الغالية.

ولو تقاعس المسلمون، بعد رسول الله ﷺ، عن قتال المرتدين، وعن فتح البلدان والممالك، وبذل الدم والمال، في سبيل توصيل رسالة الإسلام للعالمين، ما كان هناك ما يسمى بـ«العالم الإسلامي»، ولما كان هناك تغيير وإصلاح في أوضاع العالم الفاسدة، التي كانت منتشرة في العصر الجاهلي، قبل ظهور نور الإسلام.

لو تقاعس المسلمون، سواء أثناء وجود رسول الله ﷺ، أو بعد انتقاله للرفيق الأعلى، ما كان هناك تاريخ نفتخر به الآن، ولا كانت هناك حضارة إسلامية، وإنما بتضحيات ودماء المجاهدين صنعت حضارتنا وصنع مجدنا.

وعلى هذا الأساس، أدرك شباب الثورة المصرية أنه بدون تضحية من الأجيال الحالية من المصريين، لاستعادة حقوقهم وتصحيح وإصلاح أوضاع مجتمعهم، فإنهم من ناحية سيجدون أنفسهم في دولة فاشلة لا قيمة لها، ومن ناحية أخرى سيورثون أبناءهم دولة ومجتمعًا يأنفون من الانتساب إليه.

ولذلك جاء رد هؤلاء الشباب واضحًا لا لبس فيه، واعيًا حضاريًّا في مظاهرات واعتصامات سلمية، ورد الشباب على كل من انتقدهم وقلل من شأنهم، وتحول

توماس فريدمان من مكان الأستاذ الذي يعطي النصائح والدروس إلى صفوف المتعلمين من الثورة المصرية، تلك الثورة التي اشترك فيها الملايين والتي كانت أقوى بمواحل من الثورة الأمريكية التي اشترك فيها مائتا ألف أمريكي. وما كانت الثورة المصرية تستحق كل هذا التقدير العالمي إلا بفضل الثمن الذي تم دفعه فيها وفاتورة الدماء الطاهرة التي سالت.

obeikan.com